واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الانفاق العام في الجزائر

د. بن شيخ منال
الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الجامعة: فرحات عباس سطيف 1
الجزائر
Manoula1988@yahoo/fr

ط.د. خواثرة سعيدة
الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الجامعة: فرحات عباس سطيف 1
الجزائر
saida.khouatra19@gmail.com

ملخص: حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة متطلبات ترشيد الإنفاق العام ومبادئ تطبيق الحكم الراشد مع التركيز على حالة الجزائر. ومن أجل ذلك خصصنا المحور الأول للتعرف على الإنفاق العام وتوضيح الأسباب المؤدية إلى زيادته؛ ومن ثم تطرقنا في المحور الثاني إلى الحكم الراشد ودرسنا أهم مؤشراته؛ وفي الأخير قمنا بدراسة تحليلية تتضمن تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر من 2006 إلى 2016 وأهم التحديات التي تواجه الحكم الراشد في الجزائر، كما حاولنا عرض وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2007_2015، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الجزائر لا تزال تفتقد إلى العديد من مقومات الحكم الرشيد، دون التحدث عن غياب كل مقومات التنسيق والمشاركة والشراكة بين أفراد المجتمع (سلطة وشعب وبالتالي يجب إتباع إستراتيجية جديدة تقوم أولا وقبل كل شيء على إعادة إحياء الضمير المهني وحب الوطن.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام؛ الحكم الراشد ؛ ترشيد الإنفاق العام؛ الإسراف في الإنفاق العام

Abstract:
Through this study, we tried to know the requirements of rationalization of public spending and the principles of applying good governance, focusing on the case of Algeria. To this end, we devoted the first axis to identifying public spending and clarifying the reasons leading to its increase; then we touched on the second axis to good governance and we studied its most important indicators; and in the last we undertook an analytical study that includes the development of indicators of good governance in Algeria from 2006 to 2016 and the most important challenges facing governance The adult in Algeria, as we tried to present and analyze the development of the general budget in Algeria during the period 2007-2015, One of the most important results reached is that Algeria still lacks many elements of good governance, without talking about the absence of all the elements of coordination, participation and partnership between members of society (authority and people and therefore a new strategy must be followed based first and foremost on reviving the professional conscience and patriotism

Key words : Public spending; good governance; rationalization of public spending; wasteful public spending

1.مقدمة: أصبح الإنفاق العام يحتل مكانة هامة في الاقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية، فهو يعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية. وتعد مشكلة ترشيد الإنفاق الحكومي من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة فقد أصحبت السمة المميزة لمعظم الدول التي حال وجود عجز في بعض موازناتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وبتالي بدأت في البحث عن مصادر ترشيد نفقاتها والعمل على تحريك دواليب الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاهية، والنهوض بمستويات اقتصادياتها، وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن القول إن الحكم الراشد هو من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة ، كما يمثل في المجال الاقتصادي الكفاءة في استغلال الطاقات وحسن استخدام وتخصيص الموارد الاقتصادية والعقلانية في توجيه الموارد البشرية ، إلا أن تكريس هذا الحكم لن يتأتى في المجتمعات التي تنتشر فيها مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والاختلاس وغيرها ولابد من وجود التربية الأخلاقية الصحيحة ، وضرورة إحياء الوازع الديني والتربوي لدى الأفراد والعودة إلى الأديان السماوية في مكافحة الفساد وتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وحسن اختيار من يتولى المسؤوليات في مختلف المستويات وتفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة في المجتمع .

وينطلق تعريف الحكم الراشد من المشاركة للأفراد والجماعات في المجتمع مع الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الأنشطة والصلاحيات المختلفة بحيث إذا ما اجتمعت بشكل صحيح اقترن اجتماعها ووجودها مع ممارسات السلطة باحترام حقوق الإنسان وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

والجزائر كغيرها من الدول فكرت في ضرورة ترشيد النفقات العامة والتقليل من النفقات غير المنتجة عن طريق إدارة راشدة للإنفاق تؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من
المعايير التي يمكن أن تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل له وتحقيق الأهداف التنموية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هي متطلبات ترشيد الإنفاق العام؛ وما مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحكم الراشد في الجزائر؟**

تتفرع عنها التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم الإنفاق الحكومي ؟
- ما هو الحكم الراشد وما هي مبادئه ؟

- وما آليات ومتطلبات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر؟

2. *الانفاق الحكومي*

تمثل النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية من أجل تحقيق أهدافهما، و ذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي،و درجة تطور الاقتصاد وظروفه و موارده واحتياجاته.

1.2 تعريف النفقة العامة: من أهم التعاريف الشائعة للنفقة العامة ما يلي:

النفقة العامة هي "المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة".[1]
وتعرف أيضا بأنها " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها و مؤسساتها و هيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة ".[2]

2.2 أسباب زيادة الإنفاق العام: يمكن تقسيم الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق العام إلى أسباب ظاهرية و أسباب حقيقية.

أ- **الأسباب الظاهرية** : فالمقصود بالأسباب الظاهرية هي الأسباب المؤدية إلى تضخم الأرقام للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة حقيقية في كمية السلع و الخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة.[3]و تتمثل أهم هاته الأسباب فيما يلي:

-انخفاض قيمة النقود (التضخم):

التضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار نتيجة لزيادة الطلب النقدي عن العرض السلعي، وهكذا تنخفض القيمة الإسمية للنقود عن قيمتها الحقيقية،وبهدف الحفاظ على القيمة الحقيقية للإنفاق العام فمن الضروري زيادة حجم الإنفاق العام.

ومن يتبين أن الزيادة في الإنفاق هي زيادة إسمية فقط و ليست زيادة حقيقية، حيث أنه إذا ما انخفضت قيمة النقود في المدى الطويل فإنه من الواجب زيادة حجم الإنفاق العام بهدف الحفاظ على القيمة الحقيقة للإنفاق العام.[4]

-التغيير في أساليب الحسابات الحكومية:

إن التغيير في أساليب الحسابات الحكومية قد يؤدي إلى زيادة ظاهرية وغير حقيقية في النفقات العامة للدولة حيث يتطلب الأمر عند إجراء المقارنة و إجراء أية دراسة حول تلك النفقات عبر سلسلة زمنية معينة التأكد من أن تلك الأساليب التي اتبعت في إعداد الموازنات العامة واحدة لم تتغير.[5]

حيث كانت الموازنة العامة في الماضي تظهر المبالغ الرقمية للإيرادات و النفقات العامة بعد أن تتم المقاصة المباشرة و الفورية بين الإيرادات و النفقات، وبعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة حيث لا يجوز إجراء مقاصة بين الإيرادات و النفقات وجب إدراج جميع الإيرادات و النفقات في وثيقة واحدة ، حيث أصبح يستخدم ما يطلق عليه الموازنة الإجمالية،[6] فأدى ذلك بطبيعة الحال إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة بصورة ظاهرية و ليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.[7]

–زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:

قد تكون الزيادة في النفقات العامة سببها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، فلو أضافت الدولة إليها إقليم جديد فستزداد أرقام موازنتها بمقدار نفقات و إيرادات الإقليم الجديد دون أن يكون هناك زيادة فعلية في عبئ النفقات،[8] فهذه الزيادة في السكان و التوسع في المساحة لا تعود بمنافع حقيقية على سكان الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه، فالتوسع كان لسد حاجة السكان الجدد من الخدمات و المنافع،و ليس لتحسين مستواها، مما أدى إلى اعتبار زيادة حجم الإنفاق هي زيادة ظاهرية و ليست حقيقية،حيث أن نصيب الفرد الأصلي من النفقات العامة لم يتأثر من الخدمات الجديدة لكي نكون أمام زيادة حقيقية للإنفاق العام.[9]

–استخدام النقود في الإنفاق العام:

لم تعد الدولة تقبل أن تحصل على حقها من الفرد بالشكل العيني كما كان في الماضي،بل تحصل عليه نقدا و تدفع للفرد مقابل جهده نقدا،[10] وما من شك

يؤدي هذا الأمر لإلى زيادة الظاهرية في النفقات العامة.

وعليه يعد السبب الأول المتمثل في انخفاض قيمة النقود من أكبر أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة

ب– **الأسباب الحقيقية** يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة الأعباء المالية بنسبة ما، وترتبط الزيادة في عبئ التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين (زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة).[11]

وترجع ظاهرة ازدياد النفقات العامة إلى مجموعة من الأسباب الحقيقية يمكن إجمالها فيما يلي:

– **الأسباب الاقتصادية** وهي التي ترجع زيادة الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية أهمها :

- **تطور دور الدولة الاقتصادي:** كان دور الدولة في السابق حيادي، حيث لم يكن لها الدور الكبير في إشباع كافة الحاجات العامة سوى الحاجات الأساسية العامة كالدفاع و الصحة و التعليم...

لكن مع توسع النشاط الاقتصادي للدولة بسبب فشل نظام السوق، وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية،، لذا أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا أساسيا من أجل تحقيق تلك الأهداف،[12] بالإضافة إلى الدور الريادي الذي تقوم به الدولة في دفع حركة التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال مبادرتها في بناء المشاريع الإنتاجية الكبرى و المرافق العامة، كل ذلك يساهم بصورة مباشرة في زيادة الإنفاق العام.[13] كما يلزم على الدولة في فترات الكساد أن تقوم بزيادة في الإنفاق العام و هذا لرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.[14]

- **زيادة حجم الدخل الوطني:**

فالزيادة في الدخل الوطني تتبعها زيادة في حجم الإنفاق العام، لأن الزيادة في الدخل الوطني تؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، و إلى طلب المزيد من الخدمات، و إلى زيادة النفقات العامة للدولة لأجل إشباع الحاجات العامة المتزايدة.[15]

- **المنافسة الاقتصادية الدولية:**

كما أن التنافس الاقتصادي الدولي أيا كانت الأسباب المؤدية له يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير و منافسة المشروعات الأجنبية في السوق الدولية، و إما في صورة إعانات الإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.[16]

3. الحكم الراشد و ترشيد الإنفاق العام:

1.3 مفهوم الحكم الراشد : يؤكد العديد من الباحثين والدارسين لشؤون الحكم والتنمية على أنه هناك تعدد في المجالات والتخصصات العلمية التي تتناول موضوعات الحكم الرشيد، ، وعلى العموم فهو يخضع إلى ثلاثة استعمالات[17]:

– **الاستعمال الأول**: عند الاقتصاديين الأمريكيين، ويركز هذا الاتجاه على ضرورة التنسيق لتعظيم فعالية وأرباح الشركة؛

– **الاستعمال الثاني**: عند علماء الاجتماع الاقتصاديين، ويتعدى هذا الاتجاه قضية تعظيم فعالية الشركة إلى الاهتمام بصراعات السلطة، وعمل الجموعات الاجتماعية، وآليات الضبط الذاتي في الدولة ؛

–**الاستعمال الثالث**: عند علماء السياسة، ويتطور هذا المنظور إلى عملية التنسيق بين مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين من أجل المصلحة العامة، سواء داخل الحكومة أو خارجها، وعليه فالحكم الرشيد يتعلق بالنظام السياسي في المجتمع ككل، ولكن رغم هذا فهذا لا ينفي وجود الصلة بين المفاهيم أو الاستعمالات الثلاثة فيما بينها.

و ينظر إلى الحكم الراشد على أنه أحد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية ، و تحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فعالية و ايجابية؛ وهناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الراشد، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...، وسنحاول التطرق إلى أهم تعاريف الحكم الراشد:

–" الحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها "[18].

–"الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا[19]".

وهناك من يعرف الحكم الراشد ويقيسه بمدى نوعية أسلوب التنظيم والإدارة الذي يعني التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في أي بلد وهذا يشمل ما يأتي:

–العملية التي تختار بواسطتها الحكومات وتسأل وتراقب وتستبدل؛

–قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة عالية؛

–احترام الأفراد والدولة للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم.

2.3 مؤشرات الحكم الراشد: تتمثل مؤشرات الحكم الراشد في العناصر التالية:

أ–مؤشر المساءلة :وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس مختلف الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور العسكر في السياسة، التغيير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات، بحيث تتراوح التقديرات ما بين 2.5 – و 2.5 + والقيم العليا هي الأفضل .

ب– مؤشر الاستقرار السياسي :وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراك الحسي لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (نزاع مسلح، ظواهر اجتماعية،تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، تغييرات دستورية، انقلابات عسكرية) تتراوح التقديرات ما بين 2.5 – و2.5 + والقيم العليا هي الأفضل .

ج– مؤشر فعالية الحكومة (جودة الخدمات العمومية واستغلال الإدارة)وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة .تتراوح التقديرات ما بين 2.5 – و 2.5 + والقيم العليا هي الأفضل .

د– مؤشر سيادة القانون :و هو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراك الحسي للمفاهيم التالية :الحياد القانوني ومدى تقيد المواطنين بالقانون واحترامهم له . تتراوح التقديرات ما بين 2.5 – و 2.5 + والقيم العليا هي الأفضل .

هـ–مؤشر محاربة ومراقبة الفساد : أصبح الفساد ظاهرة دولية يتعد الإطار المحلي للدولة، وخطورته جعلت عددا من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية تبذل جهوداً كبيرة في محاربة هذه الظاهرة، ويقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسئولين العامين والسياسيين .وتتراوح قيمة تصنيفاته من 10(لأقل فسادا)إلى صفر(الأكثر فسادا)، أو من 0 الى 100 وتهتم الدراسة المسحية بقياس فساد القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي، ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية،

3.3 ترشيد الإنفاق العام: يعرف على أنه الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة و بأقل قدر ممكن من الإنفاق و الإسراف.

فترشيد الإنفاق يتضمن ضبط النفقات العامة، وإحكام الرقابة عليها و الوصول بالتبذير و الإسراف إلى الحد الأدنى و تفادي النفقات غير الضرورية و زيادة الكفاية الإنتاجية و محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية و البشرية المتاحة.

ويعرف ترشيد الإنفاق العام كذلك على أنه الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة و بأقل قدر ممكن من الإنفاق و الإسراف.[20]

فترشيد الإنفاق يتضمن ضبط النفقات العامة، وإحكام الرقابة عليها و الوصول بالتبذير و الإسراف إلى الحد الأدنى و تفادي النفقات غير الضرورية و زيادة الكفاية الإنتاجية و محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية و البشرية المتاحة.[21]

4.3 عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على عديد العوامل:

أ– تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

ب– تحديد الأولويات: في ظل حدودية الموارد، سيتعين عن منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم لأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

ج–القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليه.

د–عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة. والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بن فئات المجتمع .

هـ– تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.[22]

4 واقع الحكم الراشد في الجزائر ومتطلبات ترشيد الإنفاق

1.4 مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر: وتعرف بمؤشرات الحوكمة وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول قم(01): تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر من 2006–2016

	السنة	نسبة الحوكمة +2.5إلى-2.5	رتبة المئوية 100-0	معيار الخطأ		السنة	نسبة الحوكمة +2.5إلى-2.5	رتبة المئوية 100-0	معيار الخطأ
التمثيل و المساءلة	2006	0.92–	22.60	0.11	الاستقرار السياسي و غياب العنف	2006	1.13–	15.46	0.25
	2008	0.98–	20.67	0.11		2008	1.09–	14.90	0.25
	2010	1.02–	18.48	0.11		2010	1.26–	11.85	0.24
	2011	1.00–	20.19	0.11		2011	1.36–	10.43	0.24

	2012	0.91-	22.54	0.12		2012	1.33-	9.48	0.23
	2013	0.89-	23.94	0.11		2013	1.20-	12.80	0.23
	2014	0.82-	25.12	0.13		2014	1.19-	9.52	0.20
	2015	0.84-	24.63	0.13		2015	1.09-	11.90	0.21
	2016	0.88-	23.65	0.12		2016	1.14-	11.43	0.21
فعالية الحوكمة	2006	0.47-	38.05	0.17	الجودة التنظيمية	2006	0.57-	29.41	0.17
	2008	0.63-	31.07	0.20		2008	0.79-	21.36	0.18
	2010	0.48-	38.76	0.20		2010	1.11-	9.57	0.17
	2011	0.56-	36.02	0.19		2011	1.19-	9.95	0.17
	2012	0.53-	35.07	0.19		2012	1.28-	9.00	0.19
	2013	0.53-	35.07	0.17		2013	1.17-	11.85	0.18
	2014	0.48-	35.10	0.19		2014	1.28-	8.17	0.19
	2015	0.50-	38.58	0.18		2015	1.17-	10.58	0.18
	2016	0.34-	35.10	0.18		2016	1.17-	10.10	0.18
سيادة القانون	2006	0.71-	27.75	0.15	السيطرة على الفساد	2006	0.52-	36.50	0.15
	2008	0.74-	25.48	0.14		2008	0.59-	33.01	0.16
	2010	0.78-	26.54	0.14		2010	0.52-	36.67	0.16
	2011	0.81-	24.41	0.13		2011	0.54	35.07	0.15

0.15	37.44	0.50-	2012		0.14	26.76	0.77-	2012	
0.15	39.34	0.47-	2013		0.13	30.99	0.69-	2013	
0.15	32.21	0.60-	2014		0.15	24.04	0.77-	2014	
0.15	28.85	0.66-	2015		0.15	18.75	0.87-	2015	
0.15	27.40	0.69-	2016		0.16	19.23	0.85-	2016	

Source : https://info.worldbank.org/governance/wgi/

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي: أولا مؤشر التمثيل و المساءلة بدأ بالتحسن من سنة 2011 و هذا لقيام السلطات الرسمية و على رأسها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإعلان مجموعة من الإصلاحات لم تكن متوقعة مع الإطلاق وبهذا الحجم إذ على إثرها ألغيت حالة الطوارئ وإطلاق الحوار مع كل التشكيلات السياسية و الاجتماعية و الفاعلين على الساحة الوطنية لاختيار طبيعة النظام السياسي القادم و من هذا المنطلق بدأت أجهزة الدولة الجزائرية بتعامل بمعيار الحكم الراشد على رأسها التمثيل و المساءلة. و بالتالي هناك حرية نسبية في التعبير و تكوين الجمعيات و حرية التجمع و الاحترام مظاهرة ،وحرية الإعلام والصحافة وحماية الصحفيين.حرية المشاركة السياسية و الثقافية.

سيادة القانون و ضبط الفساد:

يعتبر كل من معيار سيادة القانون و ضبط الفساد من المؤشرات المترابطة مع بعضها البعض و التي لا يستغنى إحداها عن الأخر فحين يسود القانون فعلا على الجميع دون استثناء فإن ذلك يردي المفسدين و يقلص من حجم الفساد.

يقصد بسيادة القانون وسيلة ممارسة السلطة أو السيادة طبقا لممارسات مجتمع معين على أن يكون هناك هيئة معينة تلتزم تنفيذ تلك القوانين التي يتعارف عليها المجتمع، كما أنّ سيادة القانون تعني كذلك تنظيم السلوك البشري وتدعيم الحقوق وحل المنازعات ومعالجة المشاكل الاجتماعية.

و يلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر سيادة القانون يتراوح مابين مستويات ضعيفة ومتوسطة

ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات مابين الضعيفة و المتوسطة ما يلي:

– عدم استقلالية القضاء: رغم اهتمام الجزائر بقضية العدالة في كل دساتيرها ، لا سيما دستور 1989 في مادته 129 ودستور 1996 في مادته 138 التي أكدت على أنّ القضاء مستقل ولا يمارس إلاّ في إطار القانون، وهو غير خاضع لأي ضغوط مهما كان مصدرها، ولكن ما يحدث على أرض الواقع، هو مخالف للنصوص التي كانت مجرد حبر على ورق، كتبت فقط لإرضاء الأطراف الخارجية.

و فيما يخص مؤشر ضبط الفساد فقد عرف مستويات متوسطة باعتباره يبدأ من 0حيث يكون الفساد أكثر و ينتهي ب100 حيث تكون الدولة أكثر نقاء من الفساد. ويرجع ذلك لتعدد مظاهر الفساد الإداري والسلوكيات والممارسات اللاأخلاقية في الإدارات الحكومية الجزائرية ،أدى إلى تشويه سمعة الدولة وانخفاض كفاءة وفعالية مؤسساتها الإدارية من جهة ،وزيادة سخط وتذمر المواطنين بعد أن صار لديهم شك في نزاهة ومصداقية الأجهزة

الإدارية من جهة ثانية ،ورغم سعي الدولة لمحاربتها من خلال إصدار أول قانون جزائري يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بتاريخ 2006/02/20

بعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ2004/04/19 إلا أنها مازالت تتسع وتتنامى بشكل مذهل والسبب في ذلك أن المسالة تتجاوز الطرح القانوني والتنظيمي لتشمل البعد الثقافي والأخلاقي والقيمي والديني والاجتماعي.

–الاستقرار السياسي:

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم هذا المؤشر تراوحت بين 15.46% كأعلى قيمة و هذا سنة 2006 و يرجع السبب إلى تحسن الوضع الأمني في البلاد بعد عزم السلطات على القضاء على المجموعات الإرهابية المتبقية من العشرية السوداء، وتراجع العنف،

والى اجراء الانتخابات الرئاسية سنة 2004 في ظروف حسنة وتحت إشراف 130 مراقب دولي الذين لن يكتشفوا أي دليل على وجود تزوير[23] . بالإضافة إلى الاستفتاء الشعبي الذي أفرز ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005 والذي كان هدفه تعزيز الأمن و استقرار البلاد و إخراجها من دوامة العنف التي شهتها خلال العشرية السوداء، ثم شهد هذا المؤشر تراجع خلال سنة 2012 ب9.48%و هذا نتيجة للربيع العربي الذي حدث في الدول العربية و لما حاول أن يكون عليه تأثير على الجزائر.

-فعالية الحكومة:

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر سجل قيم متوسطة حيث وصل إلى أعل قيمة له سنة 2006ب 38.05% وذلك بسبب برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 والذي أفرز نتائج ايجابية انعكست على تحسين مستوى التنمية البشرية في البلد، تمثلت في تراجع مستوى الفقر والبطالة، وتحسين القدرة الشرائية لمواطنين، والخدمات الصحية والتعليمية.ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

وتبع هذا البرنامج التكميلي، برنامج التنمية الخماسي2010-2014، حيث تعكس هذه البرامج بوضوح جهود الدولة لتحسين رفاه المواطن وأمنه.

2.4 التحديات التي تواجه الحكم الراشد في الجزائر[24].

أ- على مستوى البرلمان

يعتبر وجود المؤسسة التشريعية شرطا أساسيا للعملية الديمقراطية ، كونها تمثل الآلية الرئيسية لتقييد السلطة التنفيذية ومراقبتها، خاصة وأنها تعبر عن الإرادة الجماعية للأمة، كونها منتخبة من طرف الشعب وتمثله، وتضع القوانين، وتشارك في صنع السياسات، وهذا ما جعل بعض الباحثين يؤكد على أن " نقطة البداية في تحليل دور أي برلمان أو هيئة تشريعية، هي إدراك تلك الصلة الوثيقة بين البرلمان والديمقراطية، ولعله لا توجد مؤسسة سياسية يرتبط أداؤها ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية بمثل ما يرتبط به أداء الهيئة التشريعية كما أن شكل العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية هو أهم مؤشر لدرجة التنمية السياسية لنظام سياسي ما في ظل مبدأ السلطة توقف السلطة.

على الرغم من توفره على عدة آليات دستورية و قانونية لممارسة الرقابة السياسية على أعمال الحكومة إلا أن الواقع و التجربة أن هناك صعوبات تعترض هذه المهمة بالفعالية المطلوبة، فالبرلمان هو من يقوم بالمصادقة على برامج الحكومات و بعد تنفيذها يمارس عليها رقابة بعدية (مدى التزام الحكومة بتنفيذ البرامج المصادق عليها من قبل البرلمان) إلا أننا ملاحظ أن هذا النوع من الرقابة أضحى عملا روتينيا، فلم يحدث منذ تبني التعددية في الجزائر أن البرلمان رفض مشروعا حكوميا (البرنامج) وتمت مساءلتها على مدى التزامها ببرامجها، أو تم سحب الثقة منها، و طرح موضوع عام للمناقشة .كما أن لجان تقصي الحقائق التي تشكل آليا لتمكين البرلمان من الوقوف على بعض الاختلالات و التجاوزات التي تحدث في تدبير الشأن العام، إلا أن هذه الآلية لا تزال بحاجة إلى تطوير في الممارسة و الجرأة في استخدام هذه الآلية والإقدام على نشر تقاريرها لتمكن الجمهور من إمكانية الاطلاع عليها.

ب–على مستوى الأحزاب السياسية:

لقد كانت الأحزاب السياسية وما زالت من المؤسسات الضرورية لعملية الديمقراطية لماله من دور في تنمية الرأي العام والتعبير عنه في القضايا الرئيسية بين الفرد والدولة ،وعليه عادة ما تقوم هذه الأحزاب بتقديم نفسها على أنها المعبر الفعلي عن تطلعات المواطنين وأنهاالآلية الأساسية للتعبير وكذلك تجميع المصالح والعمل على بلورتها في شكل بدائل لسياسات عامة .إن ما يلاحظ على الظاهرة الحزبية في الجزائر إفراغها من محتواها ،ويبدو أن الانفتاح السياسي الواعد في بداياته الأولى لم يفض إلى ترسيخ ونضج في العمل الحزبي . فانغلاق النظام السياسي بعد فترة قليلة من الانفتاح وتشبثه بفكرة السلطة المركزية غير القابلة للتداول أو الاستحواذ جعل من الأحزاب السياسية تتنافس فقط على جزء من السلطة عادة ما تكون سلطة محلية أو نيابية دون التنافس على السلطة المركزية

ج– على مستوى الممارسة السياسية

–الانتقال غير المكتمل : انتقال الجزائر من السلطوية إلى الحكم الديمقراطي، الذي بدأ في العام 1989، لايزال جارياً .وخلافاً لما حدث في بلدان أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وشبه جزيرة أيبيريا، لم يواجه حزب جبهة التحرير الوطني تحدياّ خطيراً من جانب حزب معارِض جديد خلال الحرب الأهلية، وحافظ على سيطرته على السلطة السياسية

–سلطة الجيش: بقيت المؤسسة العسكرية طرفاً سياسياً فاعلاً مهماً في البلاد. ومع أنها ادعت أنها تقلّص من نفوذها على النظام، إلا أن جهودها في هذا الإطار لاتزال موضع شك .فعلى سبيل المثال، أنه لايزال يتعين على كل مرشح في الانتخابات أن يؤيد الجيش، وإن بالكلام فقط، كي يترشح.

–المعارضة الغائبة: ان حزب جبهة التحرير الوطني لايزال يستفيد من غياب أي معارضة سياسية حقيقية في الجزائر .فقد نجح في تقليص نفوذ الجماعات المعارضة من دون أن يحلّها رسمياً، وذلك عبر استغلاله الخلاف بين أحزاب المعارضة الصغيرة بشكل استراتيجي، وتعاونه فقط مع الجماعات السلفية المتطرفة التي ليس لها أي طموحات سياسية.

مظاهر الشرعية: النظام السياسي في الجزائر نال الشرعية في البداية من خلال الثورة، وهو يحافظ عليها من خلال مكافحة الإرهاب، لا من خلال الوسائل الديمقراطية أو الدستورية.

د– أّما فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، فعلى الحكومة التركيز على تبسيط الإجراءات الإدارية المعقّدة التي تعرقل بدء الأعمال التجارية، وتحسين البنية التحتية في إطار برنامج طموح لتشجيع التنويع الاقتصادي في الجزائر .وتحتاج الحكومة أيضاً إلى إصلاح البنوك المملوكة للدولة، التي تمثّل % 90 من أصول القطاع المصرفي . وفي الوقت نفسه،ينبغي توجيه الإنفاق العام

المخصص لدعم الاستهلاك المحلي من المواد الغذائية الأساسية والوقود للفقراء لضمان أن يستفيد من هذه البرامج الجزائريون الذين هم في أشد الحاجة إليها،فبرامج الإصلاح المقترحة تنطوي على مخاطر سياسية حادة قصيرة الأجل بالنسبة لأصحاب المصالح والحلفاء المقربين من النظام، والذين يشكّلون قاعدته الاجتماعية والسياسية، مما لا يجعل لدى حكام الجزائر حوافز مباشرة تذكر لإطلاق هذه الإصلاحات الاقتصادية أو السياسية الجدية.

3.4 تطور الميزانية العامة في الجزائر –2007–2015 وهي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم(02): تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2007–2015

الوحدة مليار دينار

السنوات	الإيرادات	معدل الزيادة في الإيرادات	النفقات	معدل الزيادة في النفقات
2007	3687.8	5.82	3108.5	26.72
2008	5190.5	39.91	4191	34.28
2009	3676	29.2-	4246.3	1.31
2010	4393	19.1	4466.9	6
2011	5790.1	29.8	5853.6	3.1
2012	6339.3	9.5	7058.2	22.5
2013	5957.5	6-	6024.2	14.6-
2014	5738.4	4-	6995.7	16.1
2015	5103.4	11.1-	7656.3	9.4

Source :Rapports Annuel de la Banque d'Algérie.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في الإيرادات العامة فقد عرفت زيادة مستمرة في قيمتها خلال الفترة 2007-2012 باستثناء سنة 2009التي شهدت انخفاضا نوعا ما مقارنة بسنة 2008.كذلك

شهدت الفترة من 2013-2015 انخفاض في الإيرادات العامة و يرجع السبب في ذلك أساسا إلى انخفاض حصيلة إيرادات المحروقات الناتج عن انخفاض أسعار البترول.

أما بالنسبة للنفقات العامة فالأمر نفسه فشهدت ارتفاع مستمر في حجم النفقات حيث ارتبطت هذه الزيادة بالتطورات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي شهدتها الجزائر وبالتوسع في الخدمات الاجتماعية و التعليمية و الصحية.

-مؤشر الإسراف في الإنفاق العام

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرا يقيس به مستوى التنافسية العالميGCI الذي ينطلق من مفهوم أن التنافسية هي "مجموعة من العوامل و السياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة " و يتكون المؤشر من 12 ركنا موزعة على 3 محاور:

المتطلبات الأساسية Basic requirements

عوامل تعزيز الفعالية Efficiency enhancers

عوامل تعزيز التطور و الابتكارInnovation and sophistication factors

يتم حساب هذا المؤشر بناء على وجهة نظر رجال الأعمال و تتراوح قيمته بين النقطة 1-7..

يقيم هذا المؤشر مدى رشاد الحكومة في الإنفاق العام ضمن مجال يتراوح بين الإسراف الكبير(القيمة واحد)و الرشاد في الإنفاق العام الممثلة بالقيمة القصوى سبعة[25].

-ترتيب الجزائر في مؤشر الإسراف في الإنفاق: يوضح الجدول الموالي ترتيب الجزائر وفق مؤش الإسراف خلال الفترة 2009-2015

الجدول رقم(03) ترتيب الجزائر في مؤشر الإسراف في الإنفاق

السنوات	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
القيمة	3,2	3,3	3	2,4	2,8	3,1
الرتبة	80/133	64/139	79/142	116/144	101/148	74/148

المرجع: عيدودي فاطمة الزهرة، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 2016/07،ص191.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خلال سنة 2010/2009تعدى هذا المؤشر النصف و كان ترتيب الجزائر في المرتبة 80 من بين 133 دولة، أما خلال سنة 2010 /2011 فعرف المؤشر

ارتفاعا طفيفا فقد سجل 3,3 نقطة، وتحسن الترتيب قليلا إذ احتلت الجزائر المرتبة 64 من بين 139 دولة شملهم هذا المؤشر، ورغم هذا التحسن الطفيف إلا أن الإنفاق العام في الجزائر بقى حسب هذا المؤشر يتميز بالإسراف،وعدم الكفاءة العالية في توفير السلع الضرورية والخدمات، وقد عاود هذا المؤشر الانخفاض للموسم2011 /2012 حيث سجل 3 نقاط فقط، وتدنى ترتيب الجزائر إلى المرتبة 79 من ضمن 142 دولة شملهم هذا المؤشر، و استمر هذا الانخفاض حتى سنة 2014/2013 مسجلا 2.8 نقطة حيث احتلت الجزائر 101 رتبة ضمن 148 دولة شملهم المؤشر وهو ما يعني زيادة الهدر والتبذير وعدم الرشادة في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد الإنفاق الحكومي، والاستغلال الأمثل للمال العام من اجل استكمال برامج التنمية التي شرعت فيها، ورفع المستوى المعيشي للمواطن،وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية[26].

5 خاتمة:

إن الحكم الراشد السليم هو حكم المؤسسات وحكم القوانين الضامن لحقوق الإنسان وحقوق الأجيال القادمة، فضلا عن ضمان انتقال الموارد والثروات الطبيعية التي يستفيد منها الجيل الحالي لبلد معين إلى الأجيال القادمة في ذلك البلد.

إن الجهد الذي تبذله مختلف البلدان يهدف إلى التلاؤم والتطوير ومواجهة المشكلات الحقيقية وفق مناهج ووسائل ملائمة، ويسعى إلى عقلنة الاختيارات المتعلقة بالموازنة، والبحث عن المنفعة القصوى من النفقات العامة، وتحقيق أهدافها في المجتمع. فالإنفاق المتزايد يتطلب ضرورة الأخذ بمبدأ ترشيد النفقات العامة وعقلنتها في ضوء الأولويات الوطنية والقومية، والحاجات الأساسية للشعب، وما يتطلبه ذلك من وجود الإدارة العامة ذات الكفاءات البشرية العالية، والتفكير الواعي السليم، ووضع السياسات والبرامج المناسبة لاستغلال جميع الموارد الطبيعية المتاحة على الوجه الأمثل، وتحويلها إلى طاقات إنتاجية من أجل دفع عجلة التنمية.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث لا تزال تفتقد إلى العديد من مقومات الحكم الرشيد، دون التحدث عن غياب كل مقومات التنسيق والمشاركة والشراكة بين أفراد المجتمع (سلطة وشعب)، فالأمر يتطلب إستراتيجية جديدة تقوم أولا وقبل كل شيء على إعادة إحياء الضمير المهني وحب الوطن، والتفكير في الصالح العام قبل المصالح الشخصية. إذن فالجزائر وإلى حد الساعة تصارع من أجل إرساء معادلة الحكم الرشيد والتنمية، لاسيما في ظل توافر كل الإمكانيات الطبيعية والمالية والبشرية، وبتالي يجب انتهاج الحكم الرشيد والعقلانية في استعمال المداخيل البترولية،خاصة في هذه

الفترة التي تشهد انخفاض في أسعار البترول، ومن خلالها العمل على خلق بدائل جديدة لإلغاء كل تبعية للأطراف الخارجية.

الهوامش و المراجع

[1]المحمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، مدخل حديث،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص.267.

[2] طارق محمد الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2009،ص.122.

[3] حسني خربوش، و حسن اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2013 ، ص.146.

[4] هيثم صاحب عجام، وعلي محمود سعود، المالية العامة بين النظرية و التطبيق،دار البداية ناشرون وموزعون، عمان،2015،ص.283.

[5] عادل العلي، المالية العامة و القانون المالي الضريبي، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2009 ، ص.60.

[6] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011،ص.80.

[7] أعاد حمود القيسي ،المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن،2008، ص.54.

[8] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1971، ص.45.

[9]أعاد حمود القيسي، المرجع السابق، ص.55.

[10] طارق الحاج، المرجع السابق، ص.138.

[11] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة،الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر2008 ،ص.93.

[12] محمود حسين الوادي مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص.113.

[13] حسين العمر، المرجع السابق، ص.108.

[14] محرزي محمد عباس، المرجع السابق،ص.95.

[15] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة، 2013، ص.297.

[16] عادل العلي،المالية العامة و القانون المالي و الضريبي، المرجع السابق، ص.64.

[17]نعمان عباسي، " الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر" ، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10) الجزائر: طبع جامعة ورقلة)، سبتمبر 2010 ،ص ص 117 -118

[18]ابرادشة فريد؛الحكم الرشيد في الجزائر؛ رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ جامعة الجزائر 3؛ 2014؛ ص 28

[19]رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط1) ،الأردن: دار دجلة)، 2008 ،ص 148

[20] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 1999، ص.72.

[21] محمود شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008،ص.399.

[22] بلعاطل عياش و نوي سميحة ، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 12/11مارس2013، جامعة سطيف 1،ص.5.

[23] مصطفى بلعور ،الانتخابات التشريعية في الجزائر 1999-2007،استمرارية أم حل، مجلة دفاتر السياسية و القانون، أفريل، 2011،ص.175.

[24] كمال تيميراز، الاصلاحات السياسية و الدستورية و بناء الحكم الراشد في الجزائر ص.135.136، مقال متوفر على الموقع: http://www.asjp.cerist.dz./en / down Article/76/2/2/10183.

[25] عيدودي فاطمة الزهرة، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 2016/07،ص191.